أبحاث في الدراسات الدفاعية

العدد الأول - سبتمبر 2025

أكاديمية جوعان بن جاسم للدراسات الدفاعية
Joaan Bin Jassim Academy for Defence Studies

السياسة الدفاعية

السياسة الدفاعية

أ.د. إبراهيم اسعيدي

عميد الدراسات العليا والبحث العلمي
واستاذ الدبلوماسية والدراسات الدفاعية
أكاديمية جوعان بن جاسم للدراسات الدفاعية.

أبحاث في الدّراسات الدفاعية

سلسلة ورقات بحثية تصدرها عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي بأكاديمية جوعان بن جاسم للدّراسات الدفاعية. وتهدف الى تناول المفاهيم الخاصة بالدّراسات الدفاعية وتقديمها الى الباحثين والعسكريين وجميع المهتمين بإعتبارها حقلاً معرفياً يتميّز بخصوصية مناهجه والمواضيع التي يدرسها. وتجمع مساهمات فريف من الأكاديميين والموجهين العسكريين والطلاب المتخصّصين في الدّراسات الدفاعية. وتسعى كذلك الى تسهيل الوصول الى الأدبيات والنقاشات الفكرية لهذا التخصّص الأكاديمي الذي يعرف تحولات معرفية في علاقته بمجالات علمية متنوعة. تتميّز «أبحاث في الدّراسات الدفاعية» بأصالة مزدوجة باعتبارها عملا مكتوباً باللغة العربية في مجال علمي لا تزال الدراسات العربية لم تنصفه حق أهميته، من جهة، وبمنهجها التحليلي لتقديم التعريفات الخاصة بشؤون الدفاع والناقشات النظرية التي تُثيرها معظم المصطلحات المختارة، من جهة ثانية.

مدير النشر:

العميد الركن (د.) راجح محمد بن عقيل النابت

المسؤول العلمي:

أ.د. إبراهيم اسعيدي

رئيس التحرير:

أ.د. محمد الشرقاوي

التصميم والطباعة:

مطابع القوات المسلحة

الإخراج:

معاذ سعدابي سليمان

ردمد:

ISSN: 3080-7425

للتواصل والنشر:

notebooksinDS@jbj.edu.qa

هاتف:

974 - 40436834

الآراء الواردة في الأبحاث المنشورة تعبر عن وجهة نظر كاتبيها فقط، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الأكاديمية. جميع الحقوق محفوظة لأكاديمية جوعان بن جاسم للدّراسات الدفاعية.

المحتويات

1 تعريف السياسة الدفاعية

2 محدّدات السياسة الدفاعية

3 الوثائق التي تستند عليها السياسة الدفاعية

4 الفرق بين السياسة الدفاعية والاستراتيجية العسكرية

5 مراحل إعداد السياسة الدفاعية

6 الفاعلون المتدخلون في إعداد السياسة الدفاعية

7 شكل ومواضيع وثيقة السياسة الدفاعية

8 السياسة الدفاعية والموازنة

9 الخلاصة

تعـــريف
السياسة
الدفاعية

تعريف السياسة الدفاعية

ينتمي مفهوم «السياسة الدفاعية» Defense Policy، من المنظور الإبستيمولوجي، إلى حقل الدراسات الدفاعية، الذي يُعد مجالًا معرفيًا يتقاطع مع عدد كبير من التخصصات العلمية الأخرى. ويُعنى هذا الحقل بشؤون الحرب، وتسوية النزاعات المسلحة، وقضايا الأمن بمفهومه التقليدي الذي يركّز على القوة العسكرية ويرتبط بالسياسة العليا High Politics.

وعلى غرار باقي التخصصات العلمية التي تتميز بدراسة مواضيع خاصة ضمن مجالات محددة، ولها مفاهيمها ومناهجها البحثية الخاصة. مثل الفيزياء، والبيولوجيا، والكيمياء، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، والتاريخ، واللغويات، والرياضيات. تتميّز الدراسات الدفاعية بدراسة قضايا متخصصة، مثل الاستراتيجية والتكتيك العسكري، وأنظمة القيادة والسيطرة، والسياسة الدفاعية، والاستخبارات العسكرية، واقتصاديات الدفاع، والتاريخ العسكري، والعلاقات المدنية العسكرية، والدفاع السيبراني، والدبلوماسية الدفاعية، وقانون النزاعات المسلحة، وغيرها من الموضوعات المرتبطة بشؤون الدفاع.

ولأجل تأطير هذه القضايا، تعتمد الدراسات الدفاعية على منهج التحليل العسكري، وتوظف بشكل بيني Interdisciplinary طيفًا واسعًا من المناهج المستلهمة من علم السياسة، والاقتصاد، والسياسات العامة، والتاريخ، والأنثروبولوجيا، وعلم الاجتماع، والقانون، وغيرها من الحقول المعرفية ذات الصلة.

تُعرَّف «السياسة الدفاعية» بأنها سياسة عمومية Public Policy تشير إلى ما تنوي الحكومة القيام به أو الامتناع عن القيام به فيما يتعلّق بالأنشطة والقرارات وتخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ البرامج ضمن قطاع الدفاع الوطني. وتتبع «السياسة الدفاعية» كافة الخطوات التنظيمية المتبعة في تطوير السياسات العامة، مركّزةً على تخطيط وإدارة قطاع الدفاع من خلال الربط بين الوسائل والغايات.

بهذا المعنى، تعبّر «السياسة الدفاعية» عن توجهات العمل الحكومي الهادفة إلى تحقيق المصالح العليا للدولة في المجال العسكري. وهي السياسة التي تحدد الموقف الاستراتيجي للدولة في مواجهة التهديدات العسكرية الحالية والمستقبلية، وتُستخدم للتعبير عن الإجراءات والتدابير التي تعتمدها الدولة لبناء وتطوير مقوّمات قوتها العسكرية.

يتمحور الهدف الأساسي للسياسة

الدفاعية حول قيمة مركزية هي الحفاظ على بقاء الدولة، وسيادتها، وسلامة أراضيها. وفي هذا السياق، تعنى السياسة الدفاعية بالأمن في مفهومه التقليدي، حيث تسعى الدول ليس فقط إلى امتلاك قدرٍ كافٍ من القوة العسكرية، بل إلى الحفاظ على ميزان القوى لصالحها.

فالقوة العسكرية توفّر للدولة الثقة والاطمئنان، وتحرّرها من الخوف ومن خشية خصومها؛ إذ أن الدولة التي تفتقر إلى دعم قوة عسكرية كافية لا يمكنها الصمود أمام التهديدات الخارجية.

تُعتبر القوات المسلحة الأداة الرئيسية لتحقيق الهدف الاستراتيجي للسياسة الدفاعية، باعتبارها مؤسسة نظامية تأسست خصيصًا لهذا الغرض. وهي مؤسسة عسكرية ينظّم عملها قانون الخدمة العسكرية، وتتكون من مجموعة من الأشخاص المؤهلين والمدرّبين على استراتيجيات وتكتيكات الحرب لضمان الفعالية الميدانية ضد أي تهديد عسكري خارجي في وقت الحرب، والاستعداد للحرب في أوقات السلم.

ويتألف الجيش، في تشكيله التقليدي، من القوات البرية والجوية والبحرية، وقد أضيفت إليه حديثًا قيادتا «السايبر» و«الفضاء» ضمن إطار العمليات متعدّدة الميادين. Multi-Domain Operations وتنحصر المهام التقليدية للجيش في حماية استقلال الدولة والحفاظ على سيادتها، إلى جانب قيامه بمهام غير تقليدية مثل الإغاثة الإنسانية في حالات الكوارث، أو دعم المؤسسات المدنية المعنية بتطبيق القانون في حالات الطوارئ والفوضى.

وعليه، توجد علاقة تلازمية بين السياسة الدفاعية والجيش؛ فلا يمكن تنفيذ السياسة الدفاعية إلا بوجود مؤسسة عسكرية منظمة، مدعومة بالموارد اللازمة لتأهيلها وتدريبها وتسليحها بما يتناسب مع التهديدات الراهنة والمستقبلية.

من الناحية السياسية، تعكس أي سياسة دفاعية بالضرورة طبيعة النظام السياسي القائم وطبيعة العلاقة بين المدنيين والعسكريين. فإذا كان النظام ديمقراطيًا، فإن مؤسسة الجيش تخضع للسلطة المدنية، وتقوم بترشيد وتنفيذ القرارات التي تتخذها الحكومة، ويتم الربط المؤسسي بين المجالين المدني والعسكري عبر وزارة الدفاع. ويُعتبر هذا الخضوع للسلطة المدنية معيارًا لاستقلالية الجيش واحترافيته.

أما إذا كان النظام غير ديمقراطي، فإن السياسة الدفاعية تعكس توجهات النخب الحاكمة المحتكرة للقرار السياسي، وتصبح الحياة السياسية عرضة لتدخلات المؤسسة العسكرية بشكل دائم، مما يضعف الحكم المدني ويشوّه مبدأ خضوع القوات المسلحة لرقابة المؤسسات السياسية الشرعية.

محدّدات السياسة الدفاعية

محدّدات السياسة الدفاعية

تخضع السياسة الدفاعية لعددٍ من المحددات التي تؤثر في صياغة أهدافها، وتتحكم في الظروف الموضوعية التي تحدد نتائجها، وأحيانًا تشكل قيودًا على الفرص المتاحة.

ويمكن إجمال هذه المحددات في خمسة عناصر، كما هو مبيّن في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): محدّدات السياسة الدفاعية

الأساس الجغرافي للدولة

يُعتبر المجال الجغرافي أحد العناصر الأساسية في تكوين الدولة، ومن أبرز العوامل المؤثرة في السياسة الدفاعية، لا سيّما فيما يتعلق بالعمق الإستراتيجي، والأمن الحدودي، وضمان سيادة الدولة.

يتحكّم معيار امتلاك الدولة للعمق الإستراتيجي أو عدمه — أو ما يمكن أن نُطلق عليه أيضًا «الحجم» The Size — بشكل كبير في صياغة السياسة الدفاعية، وذلك تبعًا للموقع والمساحة الجغرافية، سواء تعلق الأمر بالدول الحبيسة Landlocked States التي تواجه صعوبات في إدارة مجالها الجوي، وتفتقر إلى قوات بحرية ضمن هيكل قواتها المسلحة، كما أن عدم وصولها إلى البحر يُنزل من مكانتها في العلاقات الدولية ويفرض عليها تبني استراتيجيات مرضية تجاه جيرانها المباشرين والساحليين لضمان وصول سلس إلى موانئهم.

وتُعد الدول الحبيسة دولًا ضعيفة عسكريًا وتفتقر إلى القوة التفاوضية تجاه جيرانها، إذ تعتمد بشكل كبير على بنياتهم التحتية وعلاقاتهم السياسية، ويرتبط وجودها بدرجة استقرارهم وأوضاعهم الأمنية. وعليه، تقوم سياستها الدفاعية على مبدأ الحياد أو التحالف مع القوى الكبرى المجاورة لضمان بقائها وأمنها.

أما بالنسبة للدول الصغيرة Small States، فإن صِغَر مساحتها الجغرافية يُعدّ عائقًا لا أمام حركتها فقط، بل أمام بقائها ذاته. ويتفق الباحثون في حقل العلاقات الدولية على مجموعة من المعايير الكمية والنوعية لتعريف الدولة الصغيرة، وهي: حجم المساحة الجغرافية، وعدد السكان، والنمو الاقتصادي، والقدرات العسكرية. وتنعكس هذه المعايير كلها بشكل مباشر على طريقة وضع السياسة الدفاعية.

فعلى سبيل المثال، تُعد مساحة الدولة من أهم عناصر الجغرافيا العسكرية، إذ تؤثر بشكل مباشر على فن إدارة العمليات في ميدان المعركة؛ فالدولة الواسعة تمتلك عمقًا استراتيجيًا أكبر من الدولة الصغيرة، ما يتيح لها مرونة أكبر في رسم توجهات استراتيجيتها العسكرية.

للسياسة الدفاعية علاقة مباشرة بالحدود القانونية للدولة، باعتبار أن هدفها الرئيسي هو تعزيز السيادة الوطنية ووحدة الأراضي. ويرتبط التهديد الخارجي، في ضمير الدولة، بالاعتداء على حدودها البرية والجوية والبحرية، وبالاحتراز من أي جار أو قوى إقليمية أو دولية غير مرغوب فيها.

فالحدود ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمفهوم السيادة، التي تُعد مصلحة عليا ضمن منظومة الأمن القومي. ويُنظر إلى الحدود، باعتبارها نقاط اتصال مع العالم الخارجي، باعتبارها المكان الطبيعي لتمركز القوات المسلحة، خاصة في المناطق التي تُعتبر مصدرًا محتملاً لتهديد عسكري أجنبي.

النمو الديمغرافي

تأخذ السياسة الدفاعية بعين الاعتبار عدد السكان، نظرًا لعلاقته بحجم الجيش وسياسات التجنيد. بمعنى آخر، يعكس حجم الجيش حجم القوى البشرية في الدولة، ويؤثر في نسبة العسكريين لكل ألف نسمة، سواء من الخدمة أو الاحتياط. والقاعدة هنا هي أنه كلما كان عدد السكان كبيرًا، زاد حجم القوات المسلحة بمختلف وحداتها، وزاد عدد الأفراد العسكريين في القوات الاحتياطية.

فالدول الصغيرة التي تمتلك عددًا قليلاً من السكان، تفتقر إلى القوى البشرية اللازمة لقواتها المسلحة، وتواجه مشكلة التنافس مع الدول التي تمتلك جيوشًا كبيرة العدد.

ضمن هذا السياق، تضع السياسة الدفاعية النمو الديمغرافي في صلب اهتماماتها، لبناء تصورات طويلة الأمد بشأن عمليات التجنيد، والاحتفاظ بالجنود، وتطوير البرامج لجذب الشباب المؤهلين للالتحاق بالقوات المسلحة. ومن بين هذه البرامج، تأتي خدمة التجنيد العسكرية وضمان حصول الجنود على ما يحتاجونه من تدريب وتأهيل وتسليح.

ولهذا، يسير بناء القوة العسكرية بشكل متناسب مع الحجم السكاني، ويُأخذ ذلك في الاعتبار عند تحديد مواصفات القوات المسلحة، وفي طريقة اقتناء الأسلحة المناسبة لجيش صغير أو متوسط أو كبير الحجم.

البيئة الإقليمية والدولية

تستحضر السياسة الدفاعية في صياغة أهدافها تأثير البيئة الأمنية أو السياق الجيو-استراتيجي على تحولات النظام الإقليمي والدولي وتغيرات موازين القوى ومصادرها. وتشمل البيانات الأولية التي يتم جمعها تقييم نطاق التهديدات التي قد تواجهها الدولة، ليس في الحاضر فحسب، بل وأيضًا في المستقبل، من خلال تحليل علاقات القوة بين الجهات الفاعلة المتعددة وحالات الأزمات.

بعبارة أخرى، يُفترض تحديد المعتدين المحتملين وقياس نواياهم ومستويات تسليحهم واتجاهاته، بالإضافة إلى قراءة مصادر التهديد الآنية والمستقبلية. ويتعين أن يكون تقييم قدرات القوى المعادية تقييماً مجرّداً وواقعيّاً دون مبالغة أو تقليل.

تكمن الغاية من استحضار السياق الجيو-استراتيجي في تصحيح أي اختلال في التوازن الاستراتيجي، والوقوف على

تصنيف القوة العسكرية على المستوى الإقليمي والدولي.

ترتبط السياسة الدفاعية ارتباطًا وثيقًا بالتهديدات الموجودة في البيئة الأمنية، سواء الإقليمية أو الدولية. فالدفاع الوطني، باعتباره فرعًا من فروع الأمن في مفهومه الشامل، لا يمكن تصوّره إلاّ من خلال مصادر التهديد. على سبيل المثال، تحدد برامج التسلّح وفقًا للقدرات الدفاعية للقوى المعادية؛ حيث تحرص الدول على ألا تكون في وضع متأخر، وتسعى للحفاظ على التوازن الاستراتيجي الذي يضمن لها مواجهة التهديدات الخارجية. ومن هنا، تكون وظيفة السياسة الدفاعية تحديد التهديدات العسكرية الفعلية والمحتملة، وتقييم القدرات التي تمتلكها الدولة لمواجهة تلك التهديدات، سواء من خلال قدرات الردع أو القوة النارية التي تتمتع بها قواتها المسلحة، أو ما توفره لها آليات الدفاع المشترك إذا كانت جزءًا من أحلاف عسكرية.

من المنظور الاستراتيجي، يُعبّر التهديد عن بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية إلى مرحلة يتعذّر معها وجود حلّ سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، مقابل قصور قدراتها عن موازنة الضغوط الخارجية، مما يدفع الأطراف المتصارعة إلى اللجوء لاستخدام القوة العسكرية، معرّضين الأمن القومي للدول الأخرى للخطر. في ذات الاتجاه، ترى مدرسة كوبنهاغن في العلاقات الدولية أن الأمن لا يتحقّق إلا بالتحرّر من التهديدات وقدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل ضد القوى المعادية. قد تأتي هذه التهديدات من الداخل أو الخارج، كما يمكن أن تكون عسكرية أو غير عسكرية.

فالتهديد، بهذا المعنى، هو ذلك النشاط الذي يستهدف إلحاق الضرر وزعزعة الأمن والاستقرار أو حمل الدول والأفراد على تغيير سلوكهم بما ينطوي عليه من خطورة. لكن نجاحه يرتبط بمصداقية ما يستند عليه من مبررات ومن القدرة على استعمال القوة العسكرية. ولهذا، فإن التهديد ذي الطبيعة العسكرية، يقتضي جاهزية الجيش للدفاع أو للقتال Combat Readiness، سواء في وقت السلم أو الحرب، مع الأخذ بعين الاعتبار مدى قرب هذا التهديد أو بعده عن الحدود البرية والبحرية والجوية، ومدى استمراريته وخطورته، بهدف تحديد الاستراتيجيات المناسبة التي يجب اتخاذها.

بناءً عليه، تعتمد السياسة الدفاعية في صياغتها على أربع ركائز رئيسية:

1. إدراك التهديدات الخارجية.
2. رسم الاستراتيجية العسكرية.
3. توفير القدرة على المواجهة.
4. إعداد السيناريوهات المحتملة ضد أي عدوان.

القدرات الاقتصادية

تتأثر السياسة الدفاعية بشكل كبير بقوة الدولة الاقتصادية، حيث توجد علاقة تلازمية وتفاعلية بين الاقتصاد والإنفاق العسكري. ولا يمكن فهم هذه السياسة دون الرجوع إلى علم الاقتصاد، وخاصة نظرية الإنفاق العام. فإذا كانت الدولة تحقق نموًا اقتصاديًا قويًا، فإن ذلك يساعد على تخصيص الموارد المالية اللازمة لخدمة أولوياتها في الدفاع الوطني وشراء أو تصنيع ما يحتاجه الجيش من معدات وتجهيزات. والعكس صحيح، حيث يؤثر ضعف الاقتصاد سلبًا على القوة العسكرية للدولة. لذلك، يعتبر الإعداد الاقتصادي قاعدة أساسية سواء في وقت السلم أو الحرب.

تكتسب النفقات العسكرية مكانة مهمة في اقتصاد العديد من الدول المتقدمة والنامية، سواء من حيث حجمها المطلق أو نسبتها من النفقات الحكومية أو الناتج القومي. في هذا السياق، تعتبر النظرية الاقتصادية التقليدية أن النفقات العسكرية Military Expenditures هي مجرد اقتطاع يخفض من الاستثمار أو الاستهلاك المدني، مما يؤدي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي، خصوصًا أثناء الحرب عندما يتضاعف الاستهلاك العسكري وتتحول النفقات إلى عبء اقتصادي، وأحيانًا إلى أداة تدمير للاقتصاد الوطني.

لكن على عكس هذه التصورات التقليدية، يمكن أن تؤثر النفقات العسكرية بشكل إيجابي على الكفاءة الاقتصادية من خلال إسهامها في التحديث والتعليم والتدريب وتوسيع المهارات والوفرة الإنتاجية، بالإضافة إلى تشغيل الموارد وزيادة الطلب. هذه النفقات تساهم في دفع النشاط الاقتصادي من خلال التفاعل بين البعد المدني والبعد العسكري للقطاع الصناعي. وقد يختلف تأثير الإنفاق العسكري في الدول النامية عن تأثيره في الدول الصناعية، حيث يحتاج كل نوع من الاقتصاد إلى معالجة مختلفة.

القاعدة الصناعية والتكنولوجية

القاعدة الصناعية والتكنولوجية الدفاعية تعد من المحددات الحاسمة في السياسة الدفاعية، حيث تتحكم في قدرة الدولة على تطوير وصناعة الأسلحة والمعدات العسكرية. إن امتلاك قاعدة صناعية دفاعية متقدمة يعزز من الاستقلال الاستراتيجي للدولة، ويقلل من اعتمادها على الدول الأخرى في مجال التسلح.

تتضمن القاعدة الصناعية الدفاعية كافة الأنشطة المتعلقة بتصميم وإنتاج الأسلحة والمعدات العسكرية، من الذخائر إلى الطائرات الحربية والسفن البحرية. من خلال استثمار الدول في البنية التحتية الصناعية الخاصة بالقطاع الدفاعي، يمكنها تعزيز قدرتها على تطوير تقنيات حديثة ومتقدمة في مجال الأسلحة، مما يمنحها قدرة أكبر على التكيف مع متطلبات الحروب الحديثة والنزاعات المسلحة.

بعض الدول الصناعية الكبرى تستثمر بشكل مكثف في صناعة الأسلحة والأنظمة العسكرية، حيث يتم تطوير شبكات كاملة من الشركات العسكرية المتخصصة في إنتاج وتصميم الأسلحة، مما يعزز التفوق الاستراتيجي لهذه الدول. وبالإضافة إلى ذلك، تعد التكنولوجيا المتقدمة في مجال الأسلحة من العوامل

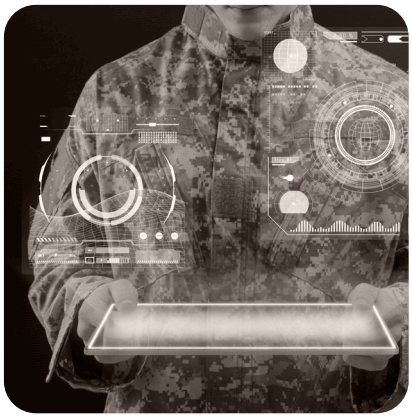

الأساسية التي تحدد قدرة الدولة على تحقيق التفوق في المواجهات العسكرية.

إستراتيجيات الدول في هذا المجال تشمل تطوير القدرة الإنتاجية، وتحسين أداء ومرونة الشركات العسكرية، وتعزيز الابتكار في المجال الدفاعي، مع ضمان توفير مهارات صناعية متطورة. كما تركز الدول الصناعية على حماية هذه القاعدة الدفاعية من خلال إنشاء محميات صناعية لتأمين الاستقلالية في تصنيع المعدات العسكرية.

إجمالًا، فإن القاعدة الصناعية والتكنولوجية الدفاعية تعد من العناصر المحورية في تعزيز الأمن الوطني، حيث تساهم بشكل مباشر في قدرة الدولة على مواجهة التهديدات العسكرية بشكل فعال، وتقديم ردود فعل سريعة وفعالة في حال وقوع أي تهديدات.

الوثائق التي تستند عليها السياسة الدفاعية

صياغة وتنفيذ ومراجعة السياسة الدفاعية تعتمد على ثلاث وثائق أساسية، وهي: الوثيقة الدستورية، وثيقة الأمن القومي، ووثيقة العقيدة العسكرية، كما هو موضح في الجدول رقم (2). تمثل هذه الوثائق الثلاث أساس صناعة القرار الاستراتيجي في الدولة، وتضمن التعامل مع التهديدات الداخلية والخارجية بشكل شامل.

الجدول رقم (1): الوثائق الرسمية التي تستند عليها السياسة الدفاعية

وثيقة الدستور	وثيقة استراتيجية الأمن القومي	وثيقة العقيدة العسكرية
✓ يقوم بإعداد الدستور لجنة تأسيسية ويوافق عليه الشعب عن طريق الاستفتاء.	✓ يقوم بإعدادها مجلس الأمن القومي أولجنة عليا خاصة.	✓ تقوم بإعدادها هيئة أركان القوات المسلحة.
تستخدم هذه الوثائق كمرجع وأساس إرشادي في صياغة السياسة الدفاعية. وتقع مسؤولية صياغة هذه السياسة على وزارة الدفاع ضمن أولويات وتوجهات الحكومة.		

الوثيقة الدستورية

العلاقة بين القانون الدستوري والسياسة الدفاعية علاقة كبيرة، إذ توجد أوجه صلة عديدة على الرغم من الاستقلال الواضح بينهما، خاصة وأن النصوص المتعلقة بالقوات المسلحة تتأثر بنظام الحكم السياسي في الدولة، الذي يحدّد طبيعته القانونُ الدستوري. كما أن الدستور يُبيّن بشكل ظاهر أو باطن علاقة واختصاصات السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية في مجال الدفاع الوطني. ويُقرّر الدستور واجبات وحقوق الأفراد مثل واجب الدفاع عن الوطن، وحق الانتخاب وحق التقاضي في إطار التمييز بين المحاكم العادية والمحاكم العسكرية. ولابد من الإشارة الى أن روح القانون الدستوري هي حماية الدولة ومؤسساتها، او بالأحرى حماية النظام السياسي من الاعتداء عليه. وقد استقر الفقه على سمو وسيادة القانون الدستوري على بقية القوانين الأخرى، التي في حالة تعارضها معه فإن الأولوية تكون للقاعدة الدستورية. ويُعتبر الدستور قمة النظام القانوني، والدولة بدون دستور وكأنها دولة غير قانونية سواء كان الدستور مدوّن/ مكتوب أو غير مدوّن/عرفي. ولهذا فان الجيش كمؤسسة من مؤسسات الدولة، وهي مؤسسة غير مدنية وغير سياسية، ملزمة باحترام الدستور وعدم مخالفته.

يمثّل قطاع الدفاع مجالًا حيوياً وسيادياً تسيطر عليه الدولة للحفاظ على بقائها

وسيادتها ووحدة أراضيها. ولذلك تتطلب السياسة الدفاعية إخضاع القوات المسلّحة لمجموعة من القوانين والقواعد وفي مقدمتها الدستور، الذي يحدد شكل الدولة ونظام الحكم فيها، وينُص على مكانة الجيش ودوره في الحفاظ على سيادتها. ويعكس الدستور البعد القانوني للعلاقات المدنية-العسكرية لأنه يحدد منظومة التفاعلات المؤسسية بين المؤسسات المدنية والمؤسسة العسكرية في النظام السياسي، التي تنطوي على تنظيم واضح لأدوار ومجالات عمل وسلطات هذه المؤسسات استنادًا إلى قواعد دستورية من جهة، وتنظيم علاقة الجيش بالمجتمع من جهة أخرى. ويعتبر الدستور الضمانة الرئيسية لتحقيق حوكمة قطاع الأمن والدفاع وإبقائه تحت طائلة القانون.

يمثل الدستور وثيقة رسمية يُستند عليها لفهم علاقة الجيش بالمؤسسات المدنية والمجتمع. ولقد تناولت الدراسات الدفاعية موضوع الدستور في إطار علاقة السياسة الدفاعية بالقانون من جهة، وأهمية إخضاع القوات المسلحة للسلطة المدنية باعتبارها مؤسسة تمارس العنف المشروع بتعبير ماكس فيبر من جهة أخرى. ومن الناحية المنهجية، تتطلب دراسة السياسة الدفاعية تفصيل وتحليل فصول الدستور. وهذا ما يطلق عليه بالإطار الدستوري للسياسة الدفاعية، إذ يتم الوقوف على ظاهر وباطن النصوص التي تتناول تفاعل مؤسسة الجيش مع المؤسسات المدنية في الدولة.

وثيقة استراتيجية الأمن القومي

تُعد استراتيجية الأمن القومي الوثيقة المرجعية العليا التي تُوجّه السياسات العامة للدولة في مجال الأمن، وتتجاوز في نطاقها ومضمونها السياسة الدفاعية التي تُمثل أحد أبعادها. فهي تُعنى بوضع تصور شامل ومتكامل لحماية المصالح الوطنية العليا، من خلال تحليل دقيق للبيئة الأمنية الداخلية والخارجية، واستشراف التهديدات والتحديات المستقبلية بمختلف أشكالها ومستوياتها.

وتقوم استراتيجية الأمن القومي على بناء قدرة الدولة على امتلاك عناصر القوة الشاملة، سواء كانت عسكرية أو غير عسكرية، بما يُعزز استقلالية القرار الوطني، ويحفظ السيادة، ويُمكّن الدولة من حماية أمنها القومي بمعناه الواسع. وتشمل هذه العناصر البُنى الاقتصادية والسياسية، والقدرات الدبلوماسية والتكنولوجية، إضافة إلى الرأسمال البشري والمجتمعي، بوصفها ركائز أساسية في منظومة الردع الوطني والتأثير الاستراتيجي.

في هذا السياق، تُجسّد السياسة الدفاعية الجانب العسكري من استراتيجية الأمن القومي، وتُشكّل أداة تنفيذية ضمن إطار أشمل وأوسع. فهي تُعنى بتطوير قدرات القوات المسلحة،

وتعزيز الجاهزية العسكرية، والتخطيط لمواجهة التهديدات العسكرية التقليدية وغير التقليدية. غير أن الأمن القومي لا يُختزل في البُعد العسكري فحسب، بل يمتد ليشمل الأمن الاقتصادي والغذائي والطاقي والسيبراني، وكذا أمن الموارد والهوية الوطنية، في انسجام مع القيم الدستورية والثوابت المجتمعية.

وتتميّز استراتيجية الأمن القومي بطابعها التوجيهي، حيث تُحدّد الرؤى الكبرى والتوجهات الاستراتيجية التي يتعيّن على مؤسسات الدولة والفاعلين الأمنيين الالتزام بها. وهي بذلك تُعد أداة تنسيق عليا بين مختلف السياسات القطاعية، وتسهم في ترسيخ وحدة الرؤية وتعزيز الانسجام بين مؤسسات الدولة، في سبيل بناء منظومة أمنية متكاملة وقادرة على الصمود في وجه الأزمات والتحولات.

ورغم تنامي أهمية الأبعاد غير العسكرية في السياق الاستراتيجي المعاصر، يظلّ البُعد العسكري مكوّنًا جوهريًا في معادلة الأمن القومي، لما يمثّله من ضمانة أساسية لحماية السيادة الوطنية ومنع محاولات الإخضاع أو الإلغاء. ومن هذا المنطلق، يُعدّ الاعتماد على الذات في بناء القدرات الدفاعية خيارًا استراتيجيًا لا غنى عنه، يُستكمل من خلال الانخراط الواعي في تحالفات دفاعية قائمة على مبدأ المصالح المشتركة والدفاع الجماعي

وثيقة العقيدة العسكرية

تُشكّل العقيدة العسكرية الأساس الفكري والمنهجي الذي تنبثق منه جميع الجوانب التنظيمية والعملياتية للقوات المسلحة. فهي الإطار المفاهيمي الناظم لاستخدام القوة المسلحة، والموجّه الأعلى لكيفية بناء القدرات، وتنظيم القوات، وتدريبها، وتوظيفها في مواجهة التحديات الأمنية الراهنة والمستقبلية.

تمثّل العقيدة العسكرية منظومة من المبادئ والتصورات الأساسية التي تُوجّه سلوك القوات المسلحة في السلم والحرب، وهي تُعتمد كمرجعية ملزمة تُترجم التوجّهات السياسية العليا إلى رؤى واستراتيجيات عمل عسكرية قابلة للتنفيذ. وعلى هذا الأساس، فإن السياسة الدفاعية لا يمكن أن تُبنى خارج نطاق العقيدة، بل تستند إليها باعتبارها البوصلة الفكرية التي تُوحّد الرؤية العسكرية للدولة، وتُحدد معايير العمل في مختلف المستويات القيادية.

وتُعرّف العقيدة العسكرية بأنها: "إطار شامل من المبادئ الثابتة المستندة إلى التجربة والخبرة، تُرشد القوات المسلحة في استخدام القوة وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة، وتوفر أرضية موحّدة للتخطيط والقيادة والتنفيذ". وتتميّز بطابعها الإلزامي الذي يفرض على القوات المسلحة تطبيقها وتحديثها باستمرار لمواكبة التحولات الجيوسياسية والتكنولوجية.

إن العقيدة التي تتبنّاها الدولة تنعكس بوضوح في تشكيل بنيتها الدفاعية؛ فالدول التي تتبنّى عقيدة دفاعية تركّز على ردع العدوان وحماية السيادة، لا على التهديد باستخدام القوة أو السعي وراء الهيمنة. وفي هذا السياق، تُبنى قدرات القوات المسلحة وتُوجّه تمارينها وهيكلتها التدريبية والتنظيمية بما ينسجم مع هذه العقيدة، ويُترجم الأهداف السياسية إلى أهداف عسكرية متسقة على المستويات الاستراتيجية والعملياتية والتكتيكية.

ولا يقتصر دور العقيدة على توجيه العمليات العسكرية، بل يمتد ليشمل بناء الوعي الجماعي داخل المؤسسة العسكرية، وترسيخ ثقافة احترافية موحّدة تُعزّز منسوب الانضباط والاتساق في التفكير والقرار والسلوك. وتُعدّ هيئة الأركان المستفيد الأكبر من وضوح العقيدة، إذ تمكّنها من تنسيق الجهود العملياتية وتوفير إطار مرجعي لاتخاذ القرارات الكبرى في أوقات الأزمات والطوارئ.

ومن الناحية التربوية والتعليمية، للعقيدة العسكرية بُعدٌ تأسيسي، إذ تتضمن عنصرًا تربويًا ذا طابع دوغمائي نسبي، قائم على استخلاص الدروس من التجارب التاريخية، دون أن يُنكر أهمية التجديد والتكيّف مع البيئة الاستراتيجية المتغيرة. ولهذا، تُعدّ العقيدة رافعة أساسية لبناء التفكير العسكري الاستراتيجي، وضمان استمرارية الفعالية القتالية والانضباط المفاهيمي داخل القوات المسلحة.

وفي هذا السياق، تُعتبر دورة القيادة والأركان المشتركة المحطة التدريبية الأرقى التي يُتناول فيها مضمون العقيدة العسكرية بعمق، نظرًا لما لها من أهمية مركزية في أداء ضباط الركن لمهامهم القيادية والتخطيطية. وتُشكّل دراسة العقيدة في هذه المرحلة شرطًا ضروريًا لتأهيل القادة على تطوير قدراتهم في التخطيط العملياتي، وصنع القرار الاستراتيجي، وتنسيق الموارد في بيئات النزاع المعقّدة.

كما يُخصّص بعض الجيوش المتقدّمة وحدات أو مراكز متخصصة تُعنى بالعقيدة والمفاهيم العسكرية، ويُناط بها تطوير الفكر العسكري الوطني، وصياغة أدبيات التدريب والتخطيط والقيادة. ويُطلق على الضباط المنخرطين في هذا المجال اسم ضباط العقيدة، وهم يُعدّون بمثابة مرجعية فكرية في بناء المعرفة العسكرية، ومواكبة تطورات بيئة الصراع، وتوجيه التفكير المؤسسي نحو الابتكار والفعالية.

في المحصلة، تُمثّل العقيدة العسكرية الركيزة الفكرية والتنظيمية التي تضمن وحدة الاتجاه وفعالية الأداء في المنظومة الدفاعية، وهي بذلك ليست مجرد وثيقة تنظيرية، بل مشروع استراتيجي مستمر يُجسّد فلسفة الدولة في بناء قوتها العسكرية وصيانة أمنها القومي.

الفرق بين السياسة الدفاعية والإستراتيجية العسكرية

في إطار منظومة الأمن القومي الشاملة، يُعدّ التمييز بين السياسة الدفاعية والاستراتيجية العسكرية أمرًا جوهريًا لفهم ديناميات اتخاذ القرار في الشأن الدفاعي. فكلا المفهومين ينتمي إلى حقل متداخل من الفعل السياسي والعسكري، غير أن لكل منهما طبيعته ووظيفته ومجال تأثيره.

السياسة الدفاعية – الطابع السياسي والتوجيهي

السياسة الدفاعية هي تعبير مؤسسي عن الرؤية العليا للدولة تجاه بيئة التهديدات وأولويات الدفاع، ضمن الإطار العام للسياسة الحكومية. تتولى وزارة الدفاع إعدادها، بقيادة الوزير بصفته مسؤولًا سياديًا ضمن مجلس الوزراء، بما يعكس التوجه السياسي للدولة وتحالفاتها ومصالحها العليا.

وتتميز السياسة الدفاعية بالخصائص الآتية:

- **طابعها السياسي**: إذ تُعنى بترجمة إرادة القيادة السياسية إلى مبادئ توجيهية للقوات المسلحة، متضمنة تحديد طبيعة التهديدات، الغايات الاستراتيجية، وأولويات الإنفاق الدفاعي.
- **شموليتها الأفقية**: فهي تُدمج بين أدوات القوة الوطنية (العسكرية، الاقتصادية، الدبلوماسية، التكنولوجية) ضمن تصور تكاملي لحفظ الأمن القومي.
- **علنيّتها النسبية**: على خلاف الخطط العملياتية، فإن السياسة الدفاعية تُنشر غالبًا للعموم، باعتبارها جزءًا من السياسة العامة، وتُستخدم لتعزيز الردع عبر الشفافية وبناء الثقة الإقليمية والدولية.

الاستراتيجية العسكرية – الطابع التنفيذي والعملياتي

في المقابل، تأتي الاستراتيجية العسكرية بوصفها الوثيقة التنفيذية التي تضطلع القوات المسلحة، وعلى رأسها هيئة الأركان العامة، بصياغتها وتنفيذها. وهي تُترجم أهداف السياسة الدفاعية إلى خطط عسكرية قابلة للتنفيذ، بما يضمن توافق الأفعال العسكرية مع التوجهات السياسية للدولة.

وتتمثل خصائصها الأساسية في:

- **طابعها العملي المحض**: فهي تحدّد الكيفية التي تُستخدم بها القوة المسلحة، وشروط هذا الاستخدام، وتوقيته، ونطاقه، مع ما يترتب عليه من توزيع للقوات والقدرات.
- **ارتكازها على بناء القدرات القتالية**: من خلال ثلاث ركائز مترابطة تُشكّل جوهر الجاهزية العسكرية:

- التعليم العسكري الاحترافي: ويشمل تأهيل ضباط قادرين على التفكير العملياتي والتخطيط الاستراتيجي، عبر منظومة تعليم عسكري متكاملة، وطنية ودولية.
- التدريب الميداني والمحاكاة: عبر بيئات واقعية وافتراضية تضمن للجيش استعدادًا دائمًا لمجابهة التهديدات المتطورة.
- التسليح والتحديث: وفق رؤية شاملة للقدرات المطلوبة ضمن مسارح العمليات المستقبلية المحتملة، بما يُراعي التكامل بين الكفاءة والتكنولوجيا.

- **سرّيتها بطبيعتها**: نظراً لما تحتويه من معلومات حساسة حول سيناريوهات الحرب، تموضع القوات، ونقاط القوة والضعف، فإن تفاصيل الاستراتيجية العسكرية لا تُنشر، حفاظاً على متطلبات الأمن العملياتي.

ويُمكن تصنيف الدول حسب علنية السياسة الدفاعية الى ثلاث فئات كما يوضح ذلك الجدول التالي:

الجدول رقم (2): تصنيف الدول حسب علنية السياسة الدفاعية

الفئة الأولى	الدول التي تمتلك سياسة دفاعية مكتوبة وتُعلن عنها	تستند هذه الفئة من الدول الى «الورقة البيضاء White Paper» للتعبير عن سياستها الدفاعية وتكون منشورة ومتاحة لدى العموم. وتنتمي الى هذه الفئة دول الحلف **الأطلسي الذي** يشترط على الدول الأعضاء تبني قيم حوكمة قطاع الأمن فيما يتعلّق بالوصول الى المعلومات.	تساهم علنية وثيقة السياسة الدفاعية في فهم وتحليل تصور الدولة لدفاعها الوطني وطريقة تعاملها مع التهديدات الأمنية. ووجود هذه السياسة يرفع من فاعلية قطاع الأمن ومستوى التنسيق بين مختلف الفاعلين ومستوى الثقة داخلياً وخارجياً.
الفئة الثانية	الدول التي تمتلك سياسة دفاعية مكتوبة ولا تُعلن عنها	لا تقوم هذه الفئة من الدول بالإعلان عن سياستها الدفاعية الخاصة لأسباب يمكن تفسيرها بمحدودية تطوّرها الديمقراطي.	
الفئة الثالثة	الدول التي تمتلك وثيقة مكتوبة بخصوص سياستها الدفاعية	تعاني هذه الفئة من الدول من مشكل ترسيخ مؤسساتها السياسية وتفتقر الى هذه التقاليد في تدبير قطاع الدفاع.	

الترابط البنيوي بين المفهومين

رغم هذا التمايز، إلا أن السياسة الدفاعية والاستراتيجية العسكرية متكاملتان وظيفياً:

- فالسياسة الدفاعية تُحدّد الإطار السياسي والغايات الكبرى.
- بينما تتولّى الاستراتيجية العسكرية ترجمة تلك الغايات إلى أفعال عسكرية مدروسة، ضمن المستويات الثلاثة للعمل العسكري:
  - **الاستراتيجي**: ما يتعلق بتوظيف كافة أدوات القوة لتحقيق غايات الأمن القومي.
  - **العملياتي**: تصميم الحملات وتحقيق الأهداف الكبرى ضمن مسارح محددة.
  - **التكتيكي**: تنفيذ العمليات الميدانية المباشرة.

وتكمن القيمة الكبرى لهذا التكامل في أنه يُمكّن الدولة من بناء قوة عسكرية ليست فقط مقتدرة تقنياً، بل منضبطة سياسياً، بحيث تظل أفعالها العسكرية خاضعة لسلطة سياسية عليا، تُراعي المشروعية، وتُوازن بين الردع والحوار، وبين القوة والشرعية.

التحدي الاستراتيجي الأكبر

في قلب العلاقة بين السياسة الدفاعية والاستراتيجية العسكرية، يكمن تحدٍّ استراتيجي بالغ الحساسية، يتمثّل في مدى قدرة الدولة على تحويل التوجهات السياسية العليا إلى أفعال عسكرية مدروسة، مشروعة، وقابلة للتحقق. فليست كل سياسة دفاعية، مهما بلغت مثاليتها، قابلة للترجمة إلى استراتيجية عسكرية ناجحة، ما لم تستند إلى فهم واقعي للقدرات، وتقدير دقيق للبيئة الأمنية، وتكامل مؤسسي فعّال بين المستويين السياسي والعسكري.

يتجلّى هذا التحدي في ثلاثة أبعاد مترابطة:

1. الملاءمة الاستراتيجية: أي ضرورة التحقق من أن الأهداف السياسية المُعلنة في وثيقة السياسة الدفاعية قابلة للتحقيق عبر الوسائل العسكرية المتاحة أو الممكن تطويرها، دون الدخول في مغامرات تفوق القدرة أو تفتقر إلى الجدوى.
2. الاتساق العملياتي: ويعني أن تكون الإجراءات العسكرية المخططة ضمن الاستراتيجية متوافقة من حيث الحجم والوسائل والتوقيت مع تلك الأهداف، وأن تتموضع ضمن مفهوم شامل لا يُغفل السياق الإقليمي والدولي، ولا يتجاهل أثر الأدوات غير العسكرية (الدبلوماسية، الاقتصادية، المعلوماتية...).
3. الشرعية والاحترافية: إذ لا يكفي أن تكون الاستراتيجية فعّالة من الناحية العسكرية، بل يجب أن تندرج ضمن

إطار قانوني ومؤسسي يضمن الخضوع للسلطة المدنية واحترام المعايير الأخلاقية وقوانين الحرب، بما يعزز ثقة المجتمع المحلي والدولي بالقوة المسلحة كأداة خاضعة لقرار سيادي رشيد.

في هذا السياق، لا يُنظر إلى القادة العسكريين بوصفهم منفّذين فقط، بل كمشاركين في صياغة الفكر الاستراتيجي، قادرين على تقديم التقييم الموضوعي للخيارات المتاحة، وتقدير التكاليف والنتائج المحتملة، ووضع سيناريوهات قابلة للتنفيذ ترتبط بمنطق «الغاية – الوسيلة – البيئة».

وهنا تتبلور القيمة الحقيقية لما يُعرف بـ«القيادة الاستراتيجية» Strategic Lead-ership، حيث يكون القائد العسكري شريكًا كاملًا في إنتاج القرار الدفاعي، يمتلك القدرة على التفكير متعدد المستويات، والتكيّف مع المواقف المتغيرة، وتحديد متى وكيف تُستخدم القوة، ومتى يُحتكم إلى أدوات الردع والتفاوض.

ومن ثم، فإن التحدي الأكبر لا يكمن فقط في صياغة وثائق سياسية أو عسكرية محكمة، بل في بناء عقل استراتيجي مؤسساتي قادر على التفاعل، وإعادة التقييم، والتكيّف، في مواجهة عالم بالغ التعقيد واللايقين.

مراحل إعداد السياسة الدفاعية

إعداد السياسة الدفاعية هو عملية معقدة ترتبط بشكل وثيق بالبيئة السياسية، الاجتماعية، والثقافية في كل دولة. على الرغم من أنَّ هناك تنوعًا في نماذج إعداد السياسة الدفاعية بين الدول، إلا أن هذه العمليات تشترك في بعض الخطوات الأساسية التي ترتكز على تحليل البيئة الأمنية، تقييم القدرات الدفاعية، والتكيف مع التغيرات الإقليمية والدولية. ويعكس كل نموذج سياسة الدفاع الخاصة بالدولة، متأثرًا بالتراث العسكري، التجارب الوطنية، وأهداف الاستراتيجيات الكبرى. يمكن تصنيف هذه العملية إلى أربع مراحل أساسية، كما يلي:

الشكل رقم (2): مراحل إعداد السياسة الدفاعية

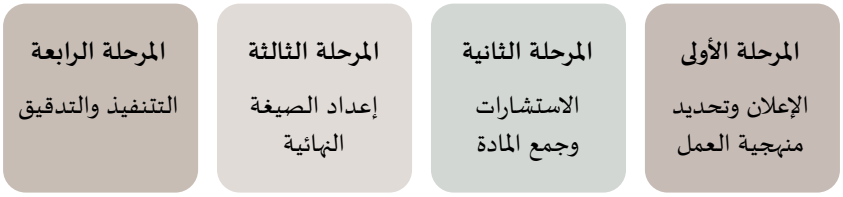

مرحلة الإعلان وتحديد منهجية العمل

تُعتبر هذه المرحلة الأساس الذي يُحدد إطار العمل الذي سيُعتمد في إعداد أو مراجعة السياسة الدفاعية. خلال هذه المرحلة، يتخذ رأس السلطة التنفيذية، عبر وزارة الدفاع، القرار بشأن بدء صياغة سياسة دفاعية جديدة أو تطوير السياسة الحالية. هذا القرار غالبًا ما ينبثق من تقييم دوري للبيئة الاستراتيجية، الذي يتضمن دراسة تهديدات جديدة وتحديد مدى قدرة السياسة الحالية على مواجهة هذه التحديات.

القرار بتحديث السياسة الدفاعية يتطلب تحليلًا دقيقًا للأهداف التي تم تحقيقها في السياسة السابقة ومدى اتساقها مع التوجهات الجديدة للدولة. من الناحية التنظيمية، يتم تكليف لجنة متعددة التخصصات تتضمن مدنيين وعسكريين ذوي خبرة استشارية وملامح استراتيجية لتولي إعداد الوثيقة. هذه اللجنة لا تقتصر مهامها على رسم الخطوط العريضة، بل تشمل وضع منهجية عمل دقيقة وضمان تحديد جدول زمني واضح يراعي الأولويات والأهداف العسكرية والسياسية.

تتضمن هذه المرحلة أيضًا تحديد

المفاهيم الرئيسية التي سيتعين على السياسة الدفاعية أن تستند إليها، مثل العلاقات مع الحلفاء، دور القوى الوطنية الأخرى في تعزيز الأمن، وآليات الردع والإحتواء. كما يُستهل العمل بوضع إطار تنظيمي شامل يضمن وضوحاً بين السياسة الدفاعية والاستراتيجيات العسكرية المختلفة.

مرحلة الاستشارات

تُعتبر مرحلة الاستشارات مرحلة حيوية تهدف إلى جمع المعطيات التفصيلية ودراسة أبعاد البيئة الأمنية العسكرية. في هذه المرحلة، تتم المشاورات مع مختلف الأطراف المؤثرة داخل وزارة الدفاع وأفرع القوات المسلحة، وكذلك مع الأطراف الحكومية الأخرى المعنية مثل وزارات الخارجية والداخلية. تتطلب هذه المرحلة أيضًا الاستماع إلى آراء الخبراء العسكريين، قادة الأركان، والمحللين الاستراتيجيين من أجل تحديد الأهداف الكبرى التي تتماشى مع المصالح الوطنية العليا للدولة.

تُركز الاستشارات على تحديد التحديات الأمنية الوطنية والإقليمية والدولية، إضافة إلى الفرص المتاحة لتحسين القدرات الدفاعية. يتم خلالها تحديد الوسائل والموارد المتاحة لتحقيق هذه الأهداف، مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية. تُعد هذه المرحلة ضرورية لتشكيل المسودة الأولية للوثيقة، والتي تُعرض لاحقًا لمراجعة أعمق لضمان توافقها مع استراتيجية الأمن القومي وتوجهات الدولة الكبرى.

يشمل هذا التعاون فتح قنوات حوار مع الفاعلين غير الحكوميين مثل مراكز الفكر والدراسات الاستراتيجية ومؤسسات المجتمع المدني التي تُسهم في إثراء النقاش حول السياسة الدفاعية، مما يضمن أن تكون الوثيقة أكثر شمولاً ومرونة في مواجهة الأزمات المستقبلية.

مرحلة إعداد الصيغة النهائية

تخضع المسودة الأولية للوثيقة خلال هذه المرحلة لمراجعة شاملة من قبل الخبراء العسكريين والمدنيين لضمان مواءمتها مع الأهداف الاستراتيجية الوطنية والإقليمية. يتم تقييم محتوى الوثيقة بعناية، مع فحص مدى جدوى تنفيذ المقترحات في ظل التحديات المحددة. يتطلب ذلك مراجعة شاملة للأهداف الاستراتيجية مع التحقق من التماسك العملياتي بين السياسة الدفاعية والقدرات العسكرية.

هذه المرحلة تتميز بالتنسيق بين مختلف المؤسسات العسكرية والمدنية، حيث يُتوقع من كل طرف تقديم رؤيته التي تساهم في تقويم الخيارات الاستراتيجية. يهدف هذا التقييم إلى

تحديد أفضل مسارات العمل، بما في ذلك الأساليب المناسبة لنشر القوات المسلحة وتوجيهها، والتأكد من أن السياسات العسكرية المُعتمدة قابلة للتنفيذ في إطار زمني معين.

يُعرض النص النهائي على وزير الدفاع للموافقة، ومن ثم يتم إحالته إلى السلطة التنفيذية لمصادقة الحكومة، ويخضع للمراجعة النهائية من الهيئات التشريعية المعنية، لضمان الشرعية القانونية قبل بدء تنفيذ السياسة.

مرحلة الإعلان والتنفيذ

بعد المصادقة على الوثيقة النهائية من قبل السلطات المختصة، يتم الإعلان عن السياسة الدفاعية بشكل رسمي للعموم، مما يعكس الشفافية والالتزام بمبادئ الحكم الرشيد. هذه المرحلة تمثل مرحلة التحول من التخطيط إلى التنفيذ الفعلي، حيث تُطلق آليات التنفيذ عبر وضع خطط عمل مفصلة تكون مسؤولة عن تطبيق السياسة الدفاعية على أرض الواقع.

يشمل تنفيذ السياسة الدفاعية توفير الإجراءات الرقابية والمتابعة المستمرة لضمان التزام المؤسسات المعنية بتنفيذ السياسة بشكل سليم، مع إعداد تقارير دورية تقدم تقييمًا مستمرًا لمدى تقدم تنفيذ الأهداف. ويجب أن تتضمن هذه المرحلة أيضًا تحليل الآثار المترتبة على التنفيذ، سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، أو سياسية، مع التأكد من تكامل القوى العسكرية مع الأدوات غير العسكرية مثل القوة الدبلوماسية والاقتصادية.

عموماً، إن إعداد السياسة الدفاعية ليس مجرد عملية إدارية، بل هو عملية استباقية تسعى إلى ضمان الاستعداد المستمر للدولة لمواجهة التهديدات، وتفعيل الدور الفاعل للقوات المسلحة في حماية الأمن الوطني. من خلال هذه المراحل، يمكن للدولة أن تحقق تنسيقًا استراتيجيًا بين أهدافها السياسية والدفاعية، مما يضمن فاعلية السياسات العسكرية في تحقيق الأمن القومي المستدام.

الفاعلون المتدخلون في إعداد السياسة الدفاعية

إعداد السياسة الدفاعية هو عملية معقدة تتطلب تنسيقًا دقيقًا بين عدة فاعلين حكوميين وغير حكوميين، مدنيين وعسكريين، وهو أمر يتطلب تحليلات استراتيجية وحسابات دقيقة لقدرات الدولة الأمنية والعسكرية، بالإضافة إلى تقييم بيئتها الاستراتيجية بشكل شامل. يتدخل في هذه العملية مجموعة من الجهات الفاعلة التي تشمل مؤسسات القطاع الأمني مثل الأجهزة الأمنية والعسكرية، وكذلك الهيئات الحكومية المكلّفة بالإدارة والرقابة التابعة للسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية.

الشكل رقم (3): الفاعلون المتدخلون في صنع السياسة الدفاعية

رئيس الدولة

يحدّد دور رئيس الدولة في مجال صناعة السياسة الدفاعية وفق معيارين رئيسيين: أولاً، مقتضيات الدستور التي تحدد صلاحيات رئيس الدولة وقوانين الدفاع الوطني، وثانيًا، طبيعة النظام السياسي السائد (رئاسي، شبه رئاسي، أو برلماني). وفقًا لهذه المعايير، تتنوع وظائف رئيس الدولة في هذا المجال، حيث تشمل رئاسة القيادة العليا للقوات المسلحة، اقتراح وإقرار السياسات الدفاعية، طلب تخصيص الميزانية العسكرية والمشتريات الدفاعية، سن القوانين الخاصة بالدفاع، التعيين في المناصب العسكرية العليا، إرسال القوات إلى الخارج أو استضافة القوات الأجنبية، بالإضافة إلى إبرام الاتفاقيات العسكرية والانضمام إلى الأحلاف العسكرية.

الحكومة

تضطلع الحكومة بدور رئيسي في اقتراح مشاريع القوانين، وضع الموازنة العامة، وتحديد الأولويات الدفاعية، بما يتماشى مع مقتضيات الدستور. تُعتبر السياسة الدفاعية جزءًا لا يتجزأ من السياسة العامة التي تروج لها الحكومة، وتعمل على دمج الأهداف العسكرية مع الأولويات السياسية والاقتصادية للدولة. تسعى الحكومات في الغالب إلى التوسع في سيطرتها على قطاع الأمن والدفاع من خلال وضع أنظمة متكاملة للتخطيط الاستراتيجي والبرمجة لضمان تطابق الأهداف الدفاعية مع الإمكانات الوطنية. في العديد من الأنظمة، تتحمل السلطة التنفيذية، في توافق مع السلطة التشريعية، مسؤولية اتخاذ القرار بشأن الدخول في الحرب وإدارة النزاعات المسلحة، مع اختلافات في الصلاحيات من نظام دستوري إلى آخر.

البرلمان

يؤدي البرلمان دورًا رقابيًا أساسيًا على الأنشطة الحكومية في مجال الدفاع، حيث يتمثل دوره في مراجعة مشاريع القوانين المتعلقة بالدفاع، التصويت عليها، ومراقبة الميزانية الدفاعية. تُعد ميزانية الدفاع من أبرز أدوات الرقابة البرلمانية، بما يتماشى مع مبدأ «لا ضرائب دون تمثيل" No taxation without representation. في الأنظمة الديمقراطية، يتجاوز دور البرلمان مجرد الموافقة على القوانين ليشمل أيضًا المراقبة الفعالة للمشتريات الدفاعية، جاهزية القوات المسلحة، وإجراء التحقيقات البرلمانية حول سياسات الدفاع. كما يعقد البرلمان جلسات استماع وحوار مع العسكريين لضمان تنفيذ السياسة الدفاعية

بكفاءة. على الرغم من أن هناك اعتقادًا خاطئًا بعدم ملاءمة البرلمان لمناقشة الشؤون العسكرية بسبب قلة المعرفة الفنية، إلا أن النواب هم ممثلو الشعب، وبالتالي لهم الحق في مراقبة الحكومة وفرض تشريعات تضمن الشفافية في إدارة الأمن والدفاع.

وزارة الدفاع

تعد وزارة الدفاع، التي كانت تُعرف سابقًا بوزارة الحرب، الجهة المسؤولة عن جميع الشؤون المتعلقة بالدفاع العسكري والجيش. تشكّل الوزارة حلقة وصل بين الحكومة وهيئة أركان القوات المسلحة، حيث تتولى وزارة الدفاع مهمة إعداد وتنفيذ السياسة الدفاعية في إطار البرنامج الحكومي. يُشترط أن يكون وزير الدفاع شخصًا مدنيًا لضمان تمثيل سياسي يتماشى مع استراتيجية الدولة. تتكون الوزارة من مزيج من العسكريين والمدنيين لضمان توافق الأهداف العسكرية مع السياقات السياسية والاقتصادية. وتُحدد مهام الوزارة من خلال ما ينص عليه الدستور من صلاحيات السلطة التنفيذية.

هيئة أركان القوات المسلحة

هي هيئة عسكرية نظامية تضم كبار الضباط وقادة الأفرع العسكرية، ويتولى أعضاء هذه الهيئة مسؤولية التنسيق التنظيمي، تدريب، تطوير، وتسليح القوات المسلحة، فضلاً عن رسم الاستراتيجيات العسكرية. تنظم الدساتير العلاقة بين هذه الهيئة والمجتمع المدني، بحيث يتم تحديد دور رئيس الأركان كمنسق فني ومسؤول أمام السلطة التنفيذية عن شؤون القوات المسلحة، بما يشمل العمليات العسكرية داخليًا وخارجيًا. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الهيئة بالتعاون مع وزارة الدفاع بتطوير الاستراتيجيات العسكرية، نشر القوات في المناطق المختلفة، وتقديم المشورة للسلطة التنفيذية بشأن قرارات الدفاع الوطني.

مجلس الأمن القومي

يُعد مجلس الأمن القومي هيئة استشارية تابعة للسلطة التنفيذية، وتُحدد مهامه وفقًا لما ينص عليه الدستور أو قانون تنظيمي. تتضمن وظائفه وضع الاستراتيجيات الوطنية، تقييم التهديدات الأمنية، وتحليل المتغيرات البيئية في مجال الأمن الوطني. يعمل المجلس كبيت خبرة يقدم المشورة الاستراتيجية، وهو يُعتبر من أهم المؤسسات الأمنية في الدولة. رغم كونه هيئة مدنية في الأساس، فإنه يضم ممثلين عن الحكومة، الجيش، الاستخبارات، والخبراء في المجالات المتعلقة بالأمن والدفاع. يختلف هيكل المجلس وعضويته بناءً على التشريعات الدستورية لكل دولة، لكنه دائمًا يظل

أداة رئيسية في تعزيز التنسيق بين المؤسسات العسكرية والمدنية.

أجهزة الاستخبارات

تتمثل أهمية أجهزة الاستخبارات، ولا سيما العسكرية منها، في جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالتهديدات العسكرية والتوازن الاستراتيجي على الصعيدين الإقليمي والدولي. تقوم هذه الأجهزة بتقديم تقارير تفصيلية حول الأنشطة التي قد تهدد الأمن القومي، مما يساهم بشكل حاسم في توجيه السياسات الدفاعية. تعد أجهزة الاستخبارات محورية في تزويد صناع القرار بمعلومات دقيقة حول التهديدات المستقبلية، مما يعزز فاعلية القرارات العسكرية والسياسية. تتيح هذه المعلومات أيضًا تنسيق الاستراتيجيات الدفاعية بشكل أفضل لمواجهة التحديات الأمنية.

جماعات الضغط وأجهزة الرقابة غير الرسمية

تقوم جماعات الضغط بدور كبير في التأثير على السياسة الدفاعية، خاصة في الدول التي تضم مجمعات صناعية عسكرية، حيث تسعى هذه الجماعات إلى ضمان مصالحها الخاصة في صنع القرارات الدفاعية. أما أجهزة الرقابة غير الرسمية، فتشمل مؤسسات المجتمع المدني، وسائل الإعلام، ومراكز الأبحاث، التي تساهم في تحفيز النقاش العام حول السياسة الدفاعية. تُعتبر هذه الأجهزة، من خلال ما ينص عليه الدستور، قنوات هامة لمراقبة سياسة الدفاع، مما يساهم في ضمان الشفافية وتعزيز الشراكة بين السلطات المدنية والعسكرية في التخطيط والتنفيذ الاستراتيجي.

شكل ومواضيع وثيقة السياسة الدفاعية

لا يوجد نموذج موحّد ومتفق عليه عالميًا لوثيقة السياسة الدفاعية، حيث تتفاوت الممارسات من دولة لأخرى بناءً على التاريخ السياسي، والثقافة العسكرية، والبيئة الأمنية، ولكن هناك اتجاهات عامة تؤكد على بعض العناصر الأساسية التي يجب تضمينها في هذه الوثيقة. تجارب دول الحلف الأطلسي، على سبيل المثال، تقدم نماذج متقدمة في صياغة السياسة الدفاعية، ويُلاحظ أن هذه الوثائق غالبًا ما تتضمن ممارسات وتوجهات يمكن الاستفادة منها في العديد من الدول.

عادةً ما تبدأ وثائق السياسة الدفاعية بكلمة افتتاحية من رئيس الحكومة أو وزير الدفاع، وفي بعض الحالات، يتم تضمين كلمة من رئيس هيئة الأركان، وتستعرض الوثيقة في مقدمتها الغرض الأساسي من إعداد السياسة الدفاعية، مع تسليط الضوء على دور وزارة الدفاع في تعزيز قدرات الدفاع الوطني وحماية السيادة الوطنية. يُنظر إلى هذه الوثيقة باعتبارها أداة حيوية لتخطيط السياسات، وتحليل الأوضاع الأمنية، وتوجيه استراتيجيات الدفاع على المدى الطويل.

من الضروري أن تتضمن الوثيقة تحديدًا دقيقًا للمدة الزمنية التي ستظل سارية خلالها، مع تأكيد كونها وثيقة مرجعية تقدم رؤية استراتيجية للسياسة الدفاعية خلال فترة تتراوح عادة بين أربع إلى خمس سنوات. وتُعد هذه الوثيقة جزءًا أساسيًا من عملية التخطيط الاستراتيجي، تهدف إلى تحديد معالم السياسة الدفاعية، مع متابعة كيفية تطويرها وتحسينها. يُعتبر مراجعة الوثيقة في نهاية الفترة الزمنية المحددة عملية حيوية لضمان تحقيق الأهداف التي تم تحديدها في البداية.

تتطلب الوثيقة أن تقدم تحليلاً عميقًا للبيئة الأمنية الإقليمية والدولية، وتوضيح التحديات والفرص المرتبطة بتلك البيئة. فعلى سبيل المثال، إذا كانت البيئة الإقليمية تفتقر إلى نظام دفاع مشترك، فإن السياسة الدفاعية ستركز على تعزيز القدرات الذاتية للدولة، وتطوير القوة العسكرية بشكل مستقل عن نظم الأمن الجماعي الإقليمي. وفي حال كان النظام الدولي يشهد تحولًا نحو تعددية الأقطاب، يجب أن تواكب السياسة الدفاعية هذا التحول وتضع استراتيجيات للتعامل مع توازنات القوى الجديدة التي تطرأ في الساحة الدولية. إذا كانت الثورة التكنولوجية تشكل عاملاً رئيسيًا في تحديد ملامح الحروب المستقبلية، فإن السياسة الدفاعية ستتناول التأثيرات

التكنولوجية على أنظمة التسليح وأساليب القتال الحديثة.

إلى جانب ذلك، يُشترط أن تحدد وثيقة السياسة الدفاعية الأهداف الاستراتيجية التي تسعى وزارة الدفاع لتحقيقها خلال فترة زمنية معينة، وأن ترتبط هذه الأهداف بعناصر القوة الوطنية والأولويات الحكومية.

يتضح من خلال الاطلاع على السياسات الدفاعية المتبعة في دول الحلف الأطلسي أن هذه الوثائق تتناول مجموعة من المواضيع الحيوية التي تشكل أسس السياسة الدفاعية الحديثة. وفيما يلي عرض مفصل لبعض الموضوعات التي تتضمنها هذه الوثائق:

الجدول رقم (3): مواضيع السياسات الدفاعية

الموضوع	المبادرات
حوكمة وزارة الدفاع	تعزيز الحوكمة داخل وزارة الدفاع من خلال تطبيق القوانين والأنظمة التي تضمن الشفافية والمساءلة. هذه المبادرة تشمل تحسين الثقافة المؤسسية، وتعزيز التحول الرقمي في القطاعات الدفاعية، ورفع مستوى الأداء التنظيمي والإداري داخل الوزارة لضمان فاعليتها وكفاءتها في العمل الوطني والدولي.
الحروب الحديثة	تطوير التكنولوجيات العسكرية المتقدمة لامتلاك التفوق على كافة الجبهات، بما في ذلك البرية، البحرية، الجوية، السيبرانية، والفضائية. توجيه الاستثمارات في تحديث القدرات العسكرية لتتناسب مع طبيعة الحروب الحديثة، التي تركز على استخدام الذكاء الاصطناعي، والطائرات المسيرة، وأنظمة الدفاع السيبراني.
المشتريات الدفاعية	تحديث الأسلحة والمعدات العسكرية بشكل دوري، مع التركيز على احتياجات الجيش الحالية والمستقبلية. يشمل ذلك شراء الأسلحة المتطورة والمعدات الحديثة التي تضمن قدرة الجيش على تنفيذ المهام بكفاءة، وكذلك استغلال الابتكارات التكنولوجية لضمان القدرة على الردع والقتال الفعّال في جميع المجالات.

التصنيع العسكري	وضع خطط طويلة الأمد تهدف إلى تطوير الصناعات العسكرية المحلية، مع التركيز على تحقيق الاكتفاء الذاتي في المجالات الاستراتيجية مثل إنتاج الأسلحة والمعدات العسكرية. يهدف التصنيع المحلي إلى تقليل الاعتماد على الخارج وتعزيز السيادة الاقتصادية في القطاع الدفاعي، مع الالتزام بمعايير الجودة العالمية.
حجم وشكل القوات	تحديد حجم القوات المسلحة، مع وضع خطة مستقبلية لتكييف تشكيلاتها بما يتناسب مع تهديدات المستقبل. تشمل هذه المبادرة تحسين تدريب القوات، وتطوير الكفاءات القتالية، وبناء قوات ذكية ومرنة وقادرة على التحرك بسرعة في مختلف البيئات. إضافة إلى تحسين التنسيق بين مختلف الأفرع العسكرية لتحقيق التنسيق الأمثل.
الدفاع المشترك	تعزيز التزامات الدولة في إطار الدفاع المشترك ضمن التحالفات الإقليمية والدولية. يتضمن ذلك العمل على استراتيجيات لتوسيع التعاون الدفاعي مع الدول الحليفة، مع ضمان أن سياسة الدفاع الوطنية تتماشى مع التزامات الدولة في المنظمات العسكرية الإقليمية والدولية.
الشراكات الاستراتيجية	تطوير استراتيجيات تهدف إلى تعزيز التحالفات العسكرية مع الدول الكبرى والدول الصديقة، بهدف تحقيق توازن استراتيجي في مواجهة التهديدات الدولية. يتضمن ذلك تعزيز التعاون في مجالات الاستخبارات، وتبادل المعلومات، والتدريبات المشتركة، وتطوير المشاريع الدفاعية المشتركة.
العلاقات المدنية العسكرية	تعزيز التعاون بين المؤسسات العسكرية والمدنية لضمان تنسيق السياسات الدفاعية بشكل متناغم مع السياسات المدنية. يتطلب ذلك وضع خطط استراتيجية للمشاركة المجتمعية، والتعامل مع الأزمات والطوارئ، والتأكد من استعداد القوات المسلحة للتعامل مع جميع أنواع التحديات الأمنية، بما في ذلك الكوارث الطبيعية أو الأزمات الإنسانية.

الدبلوماسية الدفاعية	استخدام الموارد العسكرية لتعزيز صورة الدولة عالميًا من خلال تبني دبلوماسية دفاعية تهدف إلى بناء علاقات استراتيجية مع الدول الأخرى، ودعم الأمن الدولي والاستقرار عبر التعاون العسكري المشترك. يشمل ذلك التنسيق بين وزارة الدفاع ووزارة الخارجية لضمان تنفيذ هذه السياسات بكفاءة.
أسلحة الدمار الشامل	وضع سياسات صارمة تهدف إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك تدابير لمنع تصنيعها أو استخدامها من قبل أطراف غير حكومية أو دول معادية. تهدف هذه السياسات إلى تعزيز الأمن الدولي ومنع الأزمات الكبرى الناتجة عن استخدام الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية.
القدرات الاستخباراتية	تطوير وتعزيز القدرات الاستخباراتية العسكرية من خلال تحديث آليات جمع المعلومات وتحليلها، مع الاستفادة من التقنيات الحديثة في تحليل البيانات الضخمة، لضمان تقديم معلومات دقيقة وموثوقة تدعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية في الوقت المناسب.
أمن الحدود	وضع استراتيجيات متعددة لضمان تأمين حدود الدولة براً وبحراً وجواً. يشمل ذلك تحسين الأنظمة التقنية لمراقبة الحدود، وتدريب الفرق العسكرية على الرد السريع للتعامل مع أي تهديدات، سواء كانت هجمات خارجية أو محاولات اختراق.
التعليم العسكري	تعزيز قدرات أفراد القوات المسلحة من خلال الاستثمار في التعليم الأكاديمي والتدريب العسكري المتخصص. يتضمن ذلك تطوير المناهج التعليمية العسكرية، وبرامج تدريبية حديثة تهدف إلى إعداد قيادات عسكرية قادرة على التعامل مع التحديات المعقدة والقيادة في بيئات قتال غير تقليدية.

السياسة الدفاعية والموازنة

تعد الموازنة الدفاعية من العناصر المحورية التي تُسهم بشكل مباشر في تحقيق أهداف السياسة الدفاعية، حيث يتطلب تنفيذ هذه الأهداف تخصيص نسبة معقولة من الناتج المحلي الإجمالي لدعم شؤون الدفاع، بما في ذلك تلبية الاحتياجات المتزايدة للقوات المسلحة. إن الموازنة الدفاعية ليست مجرد أداة مالية فحسب، بل هي جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الوطنية الشاملة، وتُعتبر الأداة الرئيسية التي تُترجم السياسات الدفاعية إلى واقع عملي ملموس.

الموازنة الدفاعية: آلية تنفيذ السياسة الدفاعية

تُعتبر الموازنة الدفاعية قانونًا ماليًا تفصيليًا يعكس التوجهات الاستراتيجية للدولة في مجال الدفاع، حيث تتضمن كافة النفقات المتوقعة على مدار السنة المالية، بما في ذلك الإيرادات، العجز والفائض، والديون المحتملة. وتتمثل أهمية الموازنة في قدرتها على توفير إطار تنظيمي واضح للموارد المالية، مما يسمح للحكومة بتوجيه الأموال وفقًا لأولوياتها الدفاعية وتحديد القطاعات الأكثر حاجة للدعم.

وفي هذا السياق، تقوم وزارة الدفاع، مثل باقي الوزارات، بإعداد موازنتها الخاصة، حيث يشرف قسم المالية على تحويل الأهداف الاستراتيجية المعلنة في السياسة الدفاعية إلى بنود مالية يمكن قياسها وتحقيقها. يتم تقسيم الموازنة إلى بنود مالية دقيقة، تمثل مختلف الأنشطة التي تنفذها الوزارة، مثل الأنشطة التشغيلية، المشتريات العسكرية، التطوير التكنولوجي، والتعليم والتدريب.

التخطيط الدفاعي والموازنة الدفاعية

يرتبط التخطيط الدفاعي ارتباطًا وثيقًا بوضع موازنة الدفاع، حيث يعتمد على تحليل واقعي للتهديدات الأمنية ومتطلبات حماية الدولة. لا تقتصر الموازنة الدفاعية على تغطية النفقات التشغيلية والرواتب، بل تشمل أيضًا خططًا مستقبلية تسعى إلى تحسين القدرات الدفاعية على المدى المتوسط والطويل. وهذا يتطلب تحديد استراتيجيات واضحة في مجالات عدة:

1. **البحث والتطوير العسكري:** تخصيص الأموال لتطوير تكنولوجيا الدفاع، من خلال البحث المستمر في أحدث الابتكارات العسكرية التي يمكن أن تعزز قدرة القوات المسلحة على مواجهة التحديات المستقبلية.

2. **العمليات العسكرية والصيانة:** تخصيص جزء من الموازنة لتمويل العمليات العسكرية الفعلية، بما في ذلك التدريبات والمناورات، بالإضافة إلى صيانة المعدات والأسلحة لضمان جاهزيتها في أي وقت.

3. **المشتريات الدفاعية:** التأكد من وجود مخصصات مالية كافية لشراء الأسلحة والمعدات الحديثة التي تواكب تطور الحروب المعاصرة، مثل الأسلحة السيبرانية والتقنيات الدفاعية الذكية.

إدارة الإنفاق الدفاعي: ضمان الكفاءة والاستدامة

من أجل تعزيز قدرة الدولة على الوفاء بالتزامها الأساسي في حماية المواطنين وتأمين الحدود، يجب أن يكون الإنفاق الدفاعي قائمًا على مبدأ الشفافية والفاعلية. يتحقق ذلك من خلال:

1. **التخطيط الاستراتيجي:** يجب أن يتسم الإنفاق الدفاعي بمرونة عالية تمكن من التكيف مع التغيرات السريعة في البيئة الأمنية. يتعين أن تضمن الموازنة تخصيص الأموال

اللازمة لتلبية احتياجات الدفاع قصيرة وطويلة المدى.

2. **إجراءات المراجعة والمتابعة:** الموازنة الدفاعية تتطلب آلية فعالة للمراجعة الدورية والتقييم المستمر. يتعين أن يتم فحص الأداء المالي بشكل دوري للتأكد من أن الموارد المالية تُستخدم بكفاءة وفعالية.

3. **الموازنة الشاملة:** يجب أن تغطي الموازنة الدفاعية كل الجوانب المتعلقة بالقوات المسلحة، بما في ذلك الرواتب، التدريب، البحث والتطوير، المعدات، والتكنولوجيا. وهذا يتطلب تخصيص الموارد بشكل دقيق استنادًا إلى الاحتياجات الفعلية للدفاع.

التكامل بين السياسة الدفاعية والموازنة

تعتبر الموازنة الدفاعية بمثابة الإطار المالي الذي يدعم تنفيذ السياسة الدفاعية. وبالتالي، يجب أن تكون السياسة الدفاعية والموازنة الدفاعية في حالة تكامل مستمر لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة. الموازنة ليست مجرد أداة مالية، بل هي أداة استراتيجية أيضًا تساهم في تحديد الأولويات الوطنية في مجال الأمن والدفاع، مما يجعلها جزءًا لا يتجزأ من القدرة الدفاعية الشاملة للدولة.

في هذا الإطار، يجب على موازنة الدفاع أن تعكس التحديات الأمنية المتزايدة، مثل:

- **الحروب الحديثة:** تزايد أهمية الحرب السيبرانية، التهديدات الفضائية، والحروب غير المتناظرة، مما يتطلب استثمارات ضخمة في التكنولوجيا المتقدمة.
- **القدرة على الاستجابة السريعة:** ضرورة تطوير استجابة سريعة لمواجهة التهديدات الجديدة والمفاجئة.
- **تحقيق التوازن بين الدفاع الداخلي والخارجي:** تخصيص الموارد اللازمة لتحقيق حماية فعالة للحدود الوطنية في مواجهة تهديدات داخلية وخارجية.

إن الموازنة الدفاعية هي العمود الفقري لتنفيذ السياسة الدفاعية، حيث تعكس أولويات الدولة في مجال الدفاع. فهي لا تقتصر على تخصيص الأموال فقط، بل تشمل أيضًا ضمان أن تكون هذه الأموال موجهة بشكل استراتيجي نحو الأنشطة الدفاعية الأكثر أهمية. وبالتالي، يجب أن يكون التخطيط الدفاعي والموازنة الدفاعية متكاملين، بحيث يساهمان معًا في تعزيز قدرة الدولة على مواجهة التحديات الأمنية وتحقيق الاستقرار الوطني.

خلاصة

يُستخلص مما سبق أن السياسة الدفاعية تشكّل أحد الأعمدة الأساسية للسياسات العامة في الدولة، إذ تركز على تحقيق الغايات العليا المرتبطة بالأمن القومي والسيادة الوطنية. ويعد الجيش الأداة التنفيذية الرئيسية لتحقيق هذه السياسة، مما يجعل من الاستثمار في تطوير القدرات العسكرية ركيزة أساسية لضمان استدامة استقلال الدولة وقوتها في النظام الدولي المتغير. انطلاقًا من هذا التصور، لا يُمكن فهم السياسة الدفاعية إلا من خلال مقاربة شاملة تأخذ في الاعتبار تداخل العوامل السياسية والعسكرية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية.

تُعد عملية صنع السياسات الدفاعية عملية معقدة يتداخل فيها دور عدد من الجهات الحكومية وغير الحكومية، إضافة إلى المؤسسات المدنية والعسكرية. وهي عملية تتطلب تراكمًا مستمرًا من الخبرة في السياسات العامة والتخطيط الاستراتيجي، حيث تزداد فعالية السياسة الدفاعية كلما توسعت المشاورات للاستفادة من تكامل الخبرات العسكرية والمدنية. وبذلك، تُسهم هذه العملية في تحقيق أولويات البعد العسكري للأمن القومي للدولة. ولذا، تحتاج السياسة الدفاعية إلى منهجية عمل دقيقة تتطلب تحليلات وحسابات معمقة لقدرات الدولة وبيئتها الجيوسياسية من كافة الأطراف المعنية في عملية صنع القرار.

قائمة المراجع

- معهد ستوكهوم لأبحاث السلام الدولي، التسلّح ونزع السلاح والأمن الدولي- الكتاب السنوي 2019. (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2020).

- جوزيف هينروتين، أوليفييه شميت وستيفان تايات، حرب واستراتيجية: نهوج ومفاهيم (الجزء الاول والثاني). (الكويت: عالم المعرفة، ترجمة أيمن منير، 2019).

- دافيد شوتر، حوكمة وإدارة قطاع الأمن. (بريتوريا، معهد الدراسات الأمنية، 2011).

- ابراهيم اسعيدي، «تطور السياسة الدفاعية القطرية بعد أزمة الحصار». دراسات، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020).

- ابراهيم اسعيدي، «الإطار الدستوري للسياسة الدفاعية القطرية». دراسات، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2021).

- Christopher S. Browning, "Small, Smart and Salient? Rethinking Identity in the Small States Literature", Cambridge Review of International Affairs, Vol.19, No. 4, 2006, pp. 669-684.

- David J. Galbreath & John R. Deni (ed.), Routledge Handbook of Defence Studies. Routledge, 2018.

- Delphine Deschaux-Dutard (ed.), Research Methods in Defence Studies: A Multidisciplinary Overview. Routledge, 2020.

- John Baylis, James J. Wirtz, and Colin S. Gray, Strategy in the Contemporary World. Oxford University Press, 4th edition, 2013.

- Le Centre pour le contrôle démocratique des forces armées (DCAF), «Politiques de sécurité nationale », DCAF Backgrounder. No. 01, 2008, pp. 1-8.

- Myriam Dunn Cavelty & Victor Mauer, The Routledge Handbook of Security Studies. 1st paperback ed. Routledge, 2009.

- Paul D. Williams, Security Studies: An Introduction. London: Routledge, 2008.

- Martin Ira Glassner, Access to the Sea for Developing Land-locked States. The Hague: Martinus Nijhoff, 1970.

- Matthias Maass, "The elusive definition of the small state", International Politics, Vol. 46, No.1, 2009, pp. 65-83.

- Robert Rothstein, Alliances and Small Powers. New York: Columbia University Press, 1968.

- Stefan Markowski & Peter Hall, "Challenges of Defence Procurement", Defence and Peace Economics, Vol.9, No.1-2, 1998, pp. 3-37.

للاستشهاد:

إبراهيم اسعيدي، «السياسة الدّفاعية»، أبحاث في الدّراسات الدّفاعية، العدد الأول، أبريل 2025، أكاديمية جوعان بن جاسم للدّراسات الدفاعية، الخور.

يُعرّف هذا الكتاب «السياسة الدفاعية» بأنها سياسة عمومية تدخل في إطار ما تنوي الحكومة القيام به أو الامتناع عن القيام به فيما يتعلّق بالأنشطة والقرارات وتخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ البرامج ضمن قطاع الدفاع الوطني. ويتمحور هدفها الأساسي حول قيمة مركزية هي الحفاظ على بقاء الدولة، وسيادتها، وسلامة أراضيها. وتُعتبر القوات المسلحة الأداة الرئيسية لتحقيق الهدف الاستراتيجي للسياسة الدفاعية، باعتبارها مؤسسة نظامية تأسست خصيصًا لهذا الغرض.

ويتناول هذا الكتاب بأن السياسة الدفاعية تخضع لعددٍ من المحددات التي تؤثر في صياغة أهدافها، وتتحكم في الظروف الموضوعية التي تحدد نتائجها، وأحيانًا تشكل قيودًا على الفرص المتاحة. ويشرح بأن صياغة وتنفيذ ومراجعة السياسة الدفاعية تعتمد على ثلاث وثائق أساسية، وهي: الوثيقة الدستورية، وثيقة الأمن القومي، ووثيقة العقيدة العسكرية. وفي هذا الإطار، يُعدّ التمييز بين السياسة الدفاعية والاستراتيجية العسكرية أمرًا جوهريًا لفهم ديناميات اتخاذ القرار في الشأن الدفاعي.

ويَسْتخلِص هذا الكتاب بأنّ عملية صنع السياسات الدفاعية تُعد عملية معقدة يتداخل فيها دور عدد من الجهات الحكومية وغير الحكومية، إضافة إلى المؤسسات المدنية والعسكرية. وهي عملية تتطلب تراكمًا مستمرًا من الخبرة في السياسات العامة والتخطيط الاستراتيجي، حيث تزداد فعالية السياسة الدفاعية كلما توسعت المشاورات للاستفادة من تكامل الخبرات العسكرية والمدنية.

مطابع القوات المسلحة
ARMED FORCES PRINTING PRESS